

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص القانون

خطة بحث عن :-

الحماية الجنائية للبيانات في ظل التحول الرقمي

مشروع بحث لنيل درجة العالمية (الماجستير)

إعداد الطالبة :

مها بنت مفلح بن عبدالعزيز آل مطلق الدوسري

الرقم الأكاديمي

.....

إشراف الدكتور:

.....

العام الجامعي : 2024-2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان إلا على الظالمين ولا إله إلا الله إله الأولين والآخرين وقيوم السموات والأرضيين ومالك يوم الدين الذي لا فوز إلا في طاعته ولا عز إلا في التذلل لعظمته ولا غنى إلا في الافتقار إلى رحمته ولا هدى إلا في الاستهداء بنوره ولا حياة إلا في رضاه ولا نعيم إلا في قربيه ولا صلاح للقلب ولا فلاح إلا في الإخلاص له وتوحيد حبه الذي إذا أطيع شكر وإذا عصي تاب وغفر وإذا دعي أجاب وإذا عومل أثاب . والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ، ما بعد...

يعد التحول الرقمي من أهم سمات العصر الحالي، حيث تقوم أغلب الحكومات العربية بهذا التحول في شتى قطاعاتها، ويصاحب هذا التحول مجموعة من المخاطر المتعلقة بتداول البيانات، فطبقاً لأنظمة التحول الرقمي ستكون جميع البيانات والمعاملات متصلة بالشبكة العنكبوتية مما يسهل تعرضها لمخاطر، كالاختراق والاستغلال وغيرها. ولذلك كانت دراسة أوجه الحماية الجنائية لتلك البيانات في ظل التحول الرقمي وانتشار تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ضرورة ملحة من أجل ضمان أمن وسلامة تلك البيانات. كما يعد تحديد البيانات التي يجب حمايتها - تحت مظلة القانون الجنائي - على سبيل الحصر درب من الخيال، لأن تلك البيانات لا نستطيع حصرها. فتشعب وتعدد أنواع البيانات يجعل من الصعب تحديدها، وتكمن الصعوبة الأكبر في تحديد ما هو مباح نشره وتداوله وما هو عكس ذلك حيث يحظر نشره أو تداوله، بل يعد من قام بهذا السلوك مرتكباً لجريمة. فعدم تحديد معيار واضح يفرق بين المعلومات المباحة والمعلومات المشمولة بالحماية يجعل الصورة ضبابية وغير واضحة بالنسبة لعموم المواطنين. وعن أهمية التحول الرقمي فإنه يلعب دوراً مهماً في القضاء على جرائم غسيل الأموال والتهرب الضريبي. وتكمن خطورته في استغلال هذه البيانات بصورة غير شرعية باستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي، لنقلتر اهتمامات وميول أصحاب تلك البيانات، فتستطيع الشركات بذلك تقديم منتجات وإعلانات تتوافق مع اهتماماتهم، بل ويتطور الأمر إلى تغيير ميولهم توجهاتهم السياسية عن طريق حقن أخبار تتوافق مع اهتماماتهم وتغيير توجهاتهم. وتظهر العديد من الإشكاليات المتعلقة بالموضوع وتظهر العديد من الإشكاليات المتعلقة بالموضوع مثل هل استعدت الحكومات تقنياً لحماية البيانات في ظل توجهها للتحول الرقمي ؟ وهل التشريعات التي تم سنها من أجل ضمان الحماية الجنائية للبيانات .

وأخيراً.. أتمنى أن أكون قد وفقت في تناول هذا الموضوع، وإن أصبنا فمن الله سبحانه وتعالى وإن أخطأنا فمن أنفسنا والشیطان.

و الله الموفق ،،،

مشكلة الدراسة:

فتشعب وتعدد أنواع البيانات يجعل من الصعب تحديدها ، وتكمن الصعوبة الأكبر في تحديد ما هو مباح نشره وتداوله وما هو عكس ذلك حيث يحظر نشره أو تداوله ، بل يعد من قام بهذا السلوك مرتكباً لجريمة ، فعند تحديد معيار واضح يفرق بين المعلومات المباحة والمعلومات المشمولة بالحماية يجعل الصورة ضبابية وغير واضحة بالنسبة لعموم المواطنين يعد التحول الرقمي من أهم سمات العصر الحالي فطبقاً لأنظمة التحول الرقمي ستكون جميع البيانات والمعاملات متصلة بالشبكة العنكبوتية مما يسهل تعرضها لمخاطر، كالاختراق والاستغلال وغيرها. ولذلك كانت دراسة أوجه الحماية الجنائية لتلك البيانات في ظل التحول الرقمي ونظراً لكثير من الناس يجهل الحماية الجنائية للبيانات في ظل التحول وهذا ما سوف نتحدث عنه في هذا البحث.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى تسليط الضوء لتعرض البيانات دائماً إلى أنواع كثيرة من الاعتداء كالأتلاف والاستيلاء أو الجمع غير المشروع لها، وهناك العديد من الأسباب التي دفعت إلى ضرورة حماية البيانات ومن أهمها: زيادة قدرات التقنيات الحديثة، وتدفق البيانات والنقل المتكرر لها بين الجهات، بالإضافة إلى العولمة، ولذلك أصبحت حماية البيانات أمن قومي لأي دولة لما يشكله جمع واستغلال واختراق البيانات بطرق غير مشروعة من خطورة مطلقة على الدولة . وفي إطار التحدي الجديد الذي يفرضه التحول الرقمي كوسيط اتصالي وإعلامي بديل لانتشار الحريات، أصبحت ظاهرة جرائم اختراق البيانات تمثل مصدر قلق وتهديد للأنظمة الإعلامية بمختلف مرجعيتها، كما سارعت هذه الأنظمة في التدخل السريع لتنظيم وتجريم الاختراقات الأمنية لأنظمة الإنترنت فمن هنا كان بدأت ضرورة تحديث مظاهر الحماية القانونية ومنها الحماية الجنائية للبيئة الرقمية .

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى الوعي بأهمية الحماية الجنائية للبيانات في ظل التحول الرقمي حيث سلطت هذه الدراسة الضوء على تحديد البيانات التي يجب حمايتها - تحت مظلة القانون الجنائي - فتعدد أنواع البيانات يجعل من الصعب تحديدها، وتكمن الصعوبة الأكبر في تحديد ما هو مباح نشره وتداوله وما هو عكس ذلك حيث يحظر نشره أو تداوله، بل يعد من قام بهذا السلوك مرتكباً لجريمة. وعن أهمية التحول الرقمي فإنه يلعب دوراً مهماً في حياة الشعوب وتكمن خطورته في استغلال هذه البيانات بصورة غير شرعية وتظهر العديد من الإشكاليات المتعلقة بالموضوع، مثل: هل استعدت الحكومة تقنياً لحماية البيانات في ظل توجهها للتحول الرقمي وما هي التشريعات التي تم سنها من أجل ضمان الحماية الجنائية للبيانات .

تساؤلات الدراسة

- ✗ هل يجوز اختراق موقع إلكتروني كنوع من أنواع الدفاع الشرعي في حالة - قيامه بنشر محتوى يشكل انتهاك لخصوصية شخص ما ؟
- ✗ هل محو البيانات الشخصية حق مطلق لصاحب الشأن ؟
- ✗ من المسئول جنائياً عن الانتهاك الذي يحدث للخصوصية عن طريق المساعد الذكي؟
- ✗ ما مدي إمكانية تطبيق الحق في المحو في أنظمة النسخ الاحتياطي وكذلك النطاق الجغرافي لتطبيق الحكم الصادر بمحو البيانات؟
- ✗ هل تتوفر السرية والخصوصية والحماية ضد التلاعب للبيانات الموجودة بالأرشيف الإلكتروني؟
- ✗ هل استعدت حكومات الدول تقنياً لحماية البيانات في ظل توجهها للتحول الرقمي؟
- ✗ ما التشريعات التي تم سنها من أجل ضمان الحماية الجنائية للبيانات؟

فروض الدراسة:

في ظلم ما يشهد العالم من التحولات الرقمية فكان لازماً وجود الحماية الجنائية للبيانات من أجل ضمان وأمن وسلامة تلك البيانات .يجب استخدام إجراءات وقائية استثنائية لصون وحماية بياناته

1- إصدار قانون متخصص في جميع الدول لتنظيم إتاحة البيانات والمعلومات الحكومية للمواطنين، مع وضع ضوابط ونصوص تجريم، تحمي المستخدمين من استغلال مواقع التواصل الاجتماعي والمتاجر الالكترونية لبياناتهم.

2- تنظيم الحق في محو البيانات الشخصية، بما لا يتعارض مع حق حرية التعبير والوصول إلى المعلومة.

3- ضع آليه للمحاسبة عن الانتهاك والتعدي على البيانات الشخصية من قبل الذكاء الاصطناعي نفسه، والكيانات غير البشرية.

4- تعديل صور الجرائم بمواد العقوبات في القوانين المختلفة والمتعلقة بالبيانات بما يتناسب مع التحول الرقمي والبيانات الرقمية، وعدم قصرها على البيانات الورقية فقط.

5- تنظيم آليه عمل الأرشيف الإلكتروني من جميع جوانبه، بحكم أنه محور ارتكاز البيانات الحكومية؛ وذلك حتى نضمن توافر السرية والخصوصية للبيانات المخزنة به، وكذلك الحماية الكافية ضد القرصنة والاختراق ، وأيضا حماية البيانات من التلاعب بالحذف أو التغيير .

الدراسات السابقة:

1- عنوان الدراسة التحول الرقمي في منظور القانون الجنائي - دراسة تأصيلية 2023

المستشار الدكتور / محمد جبريل إبراهيم - نائب رئيس هيئة قضايا الدولة

تبدأ الدراسة ببيان طبيعة البيئة الرقمية وأثرها على السياسة الجنائية، بعدها يستعرض التحديات المواقبة للتحول الرقمي، بعد ذلك يحلل إشكاليات الحماية الجنائية لبيئة التحول الرقمي، بعدها يتناول الأطر التشريعية للتحول الرقمي.

2- عنوان الدراسة الحماية الجنائية للحق في الخصوصية الرقمية - 2018

دكتورة / مفيدة مباركية

ومن الدراسات السابقة الباحثة في هذا الموضوع دراسة (مفيدة مباركية) ، وهدفت الدراسة إلى بيان فيما إذا كانت النصوص الخاصة بحماية الخصوصية في القانون الجزائري كافية لتشمل الخصوصية الرقمية أم أنها بحاجة لنصوص جديدة، وتوصلت إلى أن تطبيق تلك النصوص لا يمكن أن يوفر الحماية الكافية للخصوصية الرقمية، وأن المشرع الجزائري بحاجة إلى تشريع قانون خاص لحمايتها .

3- عنوان الدراسة الحماية الجنائية للحق في الخصوصية المعلوماتية -2021

دكتور / عماد الدين بركات ود.حورية

وهدف إلى بيان الآثار القانونية المترتبة على المساس بالخصوصية، ومدى كفاية الحماية المقررة لها؟ واعتمدت على المنهجين التحليلي والمقارن، وتوصلت عبرهما إلى أن الخصوصية تعد من الحقوق اللصيقة بالشخصية الإنسانية، وأن الجريمة المعلوماتية تعد أكبر انتهاك للحق في الخصوصية، وأنها لا تعترف بالحدود المكانية ولا الزمنية، ولا تحتاج عنفا ويصعب تحديد أضرارها، فضلا عن عدم كفاية قانون العقوبات للتصدي لها، وبينت أن المشرع الجزائري سعى إلى تعديل قانون العقوبات بالقانون رقم (04-15) لسنة 2004، وأضاف قسما جديدا تحت عنوان (المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات)، كذلك

استحدثت إجراءات جديدة للتحقيق تتلاءم مع طبيعة هذه الجريمة بالقانون ذي العدد (09-04) لسنة 2009.

4- عنوان الدراسة الحماية الجزائية لحق الإنسان في الخصوصية الرقمية

الدكتورة / .صابرين يوسف عبد الله الحياني دكتوراه قانون عام/ قانون جنائي كلية القانون / جامعة البیان - بغداد / العراق

تعد الخصوصية الرقمية من الحقوق الأساسية للأفراد، وهي صورة مستحدثة للحق في الخصوصية ظهرت نتيجة للتطورات التقنية التي صاحبت الحياة الحديثة، إذ أصبحت غالبية تعاملات الأفراد تجري إلكترونياً وما يتبع ذلك من تجميع للبيانات الشخصية في الأنظمة المعلوماتية، فضلاً عما تتضمنه وسائل الاتصال الإلكتروني من صور ومحادثات وتسجيلات شخصية يحرص أصحابها على كتمانها وعدم الإطلاع عليها من قبل الغير، وهذا التطور أدى إلى تعريض خصوصيات الفرد للخطر، وذلك بالنظر لسهولة خرق النظام المعلوماتي وإساءة استعمال تلك البيانات من قبل الجناة، وقد يسيء موظفي النظام أنفسهم استعمال تلك البيانات لتحقيق منافع شخصية أو لغرض الانتقام، خاصة أن النصوص الجزائية النافذة لا تحقق حماية كافية لهذه الخصوصية، وهو ما يكشف عن مدى الحاجة إلى تدخل تشريعي بإصدار قانون جزائي يعاقب على المساس بالخصوصية الرقمية، ويضمن حق الأفراد في حرمة حياتهم الخاصة.

المنطلقات النظرية للدراسة:

قسم الإطار النظري إلى :-

الفصل الأول: مفهوم البيانات والتحول الرقمي

المبحث الأول : تعريف البيانات

المبحث الثاني تعريف التحول الرقمي وأهميته

الفصل الثاني: أنواع البيانات المشمولة بالحماية

المبحث الأول : البيانات الشخصية

المبحث الثاني : البيانات الحكومية

الفصل الثالث: جرائم البيانات المرتبطة بالتحول الرقمي

المبحث الأول : تحديات مقاومة الجرائم الإلكترونية

المبحث الأول : مجموعة من جرائم البيانات المرتبطة بالتحول الرقمي

المبحث الثاني : الجرائم الرقمية والأمن الفكري.. جناية الافتراضي على الواقعي!

النتائج

التوصيات

الخاتمة

المراجع

المنهجية وطرق البحث:

نتبع في دارستنا هذه المنهج التأصيلي التحليلي، حيث نحتاج المنهج التأصيلي من أجل رد تلك الوقائع إلى القوانين التي تجرمها، كما نستخدم المنهج التحليلي من أجل تحليل ظاهرة جرائم البيانات، بالإضافة إلى الأشكال الجديدة التي تُرتكب من خلالها تلك الجرائم و لكون المنهج التأصيلي من أفضل المناهج التي تساعد على تحديد أهداف هذا البحث ، فهو يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات محاولة تفسير الحقائق تفسيراً كافياً .

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، لكوني من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الاجتماعية والانسانية، والمتضمن استخدام أسلوب المسح الميداني، لجمع البيانات بواسطة الاستبانة وتحليلها، وقد قامت الباحثة بتطبيق إستمرار استقصاء لاستطلاع رأي عينة من العاملين والمسؤولين بالوزارة بهدف التعرف على مستوى تأثير التحول الرقمي بالوزارة على أمن المعلومات بها ومن ثم الخروج بنتائج وتوصيات تساهم في تحقيق أغراض الدراسة

أنواع ومصادر البيانات

●المصادر الثانوية:

وتتمثل في المراجع والدوريات العربية والأجنبية والأبحاث غير المنشورة العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة، بالإضافة الى اعتماد الدراسة على البيانات الإحصائية والتقارير المتاحة من الجهات المختصة.

●المصادر الأولية:

وهي البيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية وقد تم إعدادها وجمعها إلكترونياً من خلال قوائم الإستقصاء بناءً على ما ستتوصل إليه الدراسة من نتائج الدراسات السابقة، وذلك لتأكيد تحديد المتغيرات المراد قياسها والمتعلقة بعنوان الموضوع.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية من أجل استخلاص النتائج من بيانات البحث الميداني، وكذل لتحقيق أهداف البحث ، واستخدمت الباحثة برنامج SPSS version 25 في تحليل البيانات وقامت باستخدام الأساليب التالية:

● اختبار صدق وثبات الاستبيان.

يشير مفهوم الصدق إلى أن أسئلة الاستبيان تكون واضحة ومفهومة للمبحوثين، وأن هذه الأسئلة أو العبارات المستخدمة تقيت الظاهرة محل الدراسة وأنها صالحة للإجابة على تساؤلات وفرضيات الدراسة وللتحليل الإحصائي، أي أن صدق الاستبيان يعني قدرته على قياس الأهداف التي وضع لقياسها

. ثبات الاستبيان يعني أي في حالة إعادة الاستبيان وتطبيقي مرة أخرى على أفراد العينة بعد فترة زمنية قصيرة، وفي توفر نفس الظروف ، فإن الاستبيان يعطي نتائج قريبة جدا من النتائج التي تم الحصول عليها في التطبيق الأول للاستبيان . وتم قياس الثبات باستخدام اختبار ألفا كرونباخ للتعرف على درجة ثبات عبارات كل محور وكذل التعرف على درجة ثبات جميع فقرات الاستبيان كما هو موضح لاحقا.

● بعض الإحصاءات الوصفية:

قد تم الاعتماد على النسب والتكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري للتعرف على وصف خصائص أفراد العينة الشخصية وقد تم الاستعانة ببعض الرسوم البيانية.

أدوات الدراسة :

واعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة لجمع المعلومات والبيانات اللازمة، لمناسبتها للمنهج المتبع في الدراسة ، والأكثر ملائمة لتحقيق أهدافها والإجابة على تساؤلاتها. اتبعت الدراسة أداة الاستبانة لجمع المعلومات والبيانات اللازمة، لمناسبتها للمنهج المتبع في الدراسة ، والأكثر ملائمة لتحقيق أهدافها والإجابة على تساؤلاتها. وقد تم الاعتماد عند إعداد الاستبانة بالاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، والأخذ بآراء المحكمين الذين عرضت عليهم الاستبانة في صورتها المبدئية بما يتناسب مع أهداف الدراسة؛ وبناء على ذلك تم تصميم أداة الاستبانة وقد تكونت من قسمين وهما كالآتي

أ- القسم الأول يشتمل الجزء الأول على البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة كما هو على النحو

الآتي . (النوع - الوظيفة - التخصص العلمي)

ب-القسم الثاني : يشتمل على الجزء الثاني على محاور الاستبانة وهي كما على النحو الآتي .

- المحول الأول : الوعى بالحماية الجنائية للبيانات في ظل التحول الرقمي . احتوى على (10

عبارات)

المحور الثاني : من وجهة نظرك ما هي أسباب ضعف الوعي بحماية الجنائية للبيانات في ظل

التحول الرقمي احتوى على (5) عبارات

المحور الثالث : من وجهة نظرك ما هي أبرز طرق التوعية بالحماية الجنائية للبيانات في ظل

التحول الرقمي واحتوى على (6) عبارات

حدود الدراسة :

الحدود المكانية:

الدولة : المملكة العربية السعودية

المدينة : الرياض .

الحدود زمنية: تطبيق هذه الدراسة عام 2024 م

الحدود البشرية : العاملين بالشؤون القانونية -وزارة الدفاع - مركز الحماية الفكرية –

مصطلحات الدراسة :-

(تعريف الحماية لغةً واصطلاحاً) الحماية لغةً:

يقال: حَمَى الشيء يَحْمِيهِ حِمَايَةً بالكسر: أَي مَنَعَهُ، وحَمَى المريض ما يضره: مَنَعَهُ إِيَّاه، واحتَمَى هو من ذلك وتَحَمَّى: امتنع، والحَمِي: المريض الممنوع من الطعام والشراب، ويقال: حَمَيْتُ القوم حِمَايَةً أَي: نصرتهم، ويقال: حَمَيْتُ المكان: مَنَعْتُهُ أَنْ يُقْرَبَ، واحتَمَى الرجل من كذا: أَي اتقاه. ويقال هذا شيء حَمِيٌّ أَي: محظور لا يقرب. وحَمَيْتُهُ حِمَايَةً: إذا دفعت عنه، ومنعت منه من يَقْرَبُهُ، والحَمِـيـمُ: القريبُ المشفقُ وسمي بذلك؛ لِأَنَّهُ يَحْتَدُّ حِمَايَةً لِذَوِيهِ فهو يدافع عنهم كما قال تعالى: {وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا} (المعارج:10). وفي الجملة نجد أَنَّ الحماية تأتي على معانٍ هي: (المنع) و(النصرة) وهي داخلة تحت معنى المنع؛ لأنَّ النصره منع الغير من الإضرار بالمنصور. وكذلك تأتي بمعنى (الاتقاء) وهو أيضاً قريب من(المنع) حيث إنَّ من احتَمَى من شيء اتقاه واتقاؤه امتناعه منه. وأيضاً تأتي على معنى (الدفاع) وهو أيضاً يدخل تحت المنع، إذ إنَّ المدافع عن الشيء يمنع عنه ما يضره. والخلاصة: أَنَّ الحماية للشيء هي بمعنى (المنع) من أَنْ يَقْرَبَهُ كذا... ويختلف نوعها بحسب ما تضاف إليه .

الحماية اصطلاحاً:

من خلال البحث لم يتبين لي فرق بين معنى الحماية لغةً واصطلاحاً، فالمعنى اللغوي هو نفسه المعنى الاصطلاحي، وأصل معنى الحماية لا يختلف في نفسه، وإنما يختلف نوعُ الحماية بحسب ما يضاف إليه. فمعنى حماية المريض على سبيل المثال: المَنعُ مما يضره من طعام أو شراب أو غيره، ومعنى حماية المدني مثلاً: المَنعُ مما يضره من الاعتداء عليه، والدفاع عنه وغيره.

وهذا المعنى مستعمل في الفقه الإسلامي، وفي القانون الدولي على حد سواء.

مثال ذلك في الفقه الإسلامي، قولهم: "إذا عقد الهدنة فعليه حمايتهم من المسلمين وأهل الذمة. ومثال ذلك أيضاً قولهم: " وجبت الدية على العاقلة؛ لأنهم أهل نصرته، فلما كانوا متناصرين في القتال والحماية أمروا بالتناصر والتعاون على تحمل الدية ليتساووا في حملها كما تساوا في حماية بعضهم بعضاً عند القتال" ومثال ذلك في القانون الدولي: نحو ما نحن بصدد، فيقول القانونيون: حماية ضحايا الحرب، وحماية أسرى الحرب، وحماية المدنيين)

التعريف بالجنايات لغة واصطلاحاً .

جمع جنائية ، وهي مصدر جنى يجني جنائية ، وهي بمعنى الأخذ والكسب والتناول ، يقال جنى الثمرة إذا أخذها من شجرتها . وأيضاً بمعنى الذنب والجرم والتعدي يقال : جنى على قومه جنائية بمعنى أذنب ذنباً يؤاخذ به .

الجنايات: جمع جنائية، وهي في اللغة مصدر جنى يجني، إذا أذنب، وجني على نفسه: أساء إليها، وجني على قومه: أذنب ذنباً يؤخذ به. وتطلق الجنائية على التعدي على بدن، أو مال، أو عرض. وأما الجنائية في الاصطلاح: فهي التعدي على البدن بما يوجب قصاصاً، أو مالاً.

(الجناية): مصطلحات

الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية: الإعدام ، السجن المؤبد ، السجن، التجريد من الحقوق المدنية. (قانونية)

(الجناية): مصطلحات

الفعل أو الترك أو التسبب إذا أضر بالنفس أو غيرها واستوجب عقوبة دنيوية. (فقهية)
(جناية): اسم

1. الجمع : جَنَايَات و جَنَايَا

2. مصدر جَنَى

3. ارْتَكَبَ جِنَايَةً :ذَنْباً

4. الجِنَايَة : (في القانون) : الجريمة التي يُعاقب عليها القانون أساساً بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو الأشغال المؤقتة والجمع : جَنَايَا

5. محكمة الجنايات : (القانون) تختصّ بالنظر في الجرائم التي يعاقب عليها القانون بالإعدام أو

الأشغال الشاقة

تعريف البيانات :-

البيانات (Data) معطيات غير منظمة تستخدم لحساب أو تحليل أو التخطيط لشيء ما ، وعادة ما تكون على هيئة أرقام أو حروف أو كلمات أو حتى صورة ، وتتحول البيانات إلى معلومات إذا نظمت وعرضت في سياق منظم أو قدمت في مرحلة ما بعد التحليل وتعرف البيانات أيضا بعبارة عن مجموعة من الحقائق والأرقام غير المنظمة من مصادر مختلفة . يمكن أن تختلف مصادر البيانات اعتمادًا على ما يحتاجه البحث. يعتمد تحليل البيانات وتفسيرها فقط على جمع أنواع مختلفة من البيانات من مصادر ها. يقوم الباحثون أو المحللون بعمل جمع البيانات لجمع المعلومات.

البيانات المعلوماتية: مصطلحات

كل ما يمكن تخزينه ومعالجته وتوليده ونقله بواسطة الحاسب الآلي كالأرقام والحروف والرموز وما إليها... (قانونية)

المقصود بالتحول الرقمي

التحول الرقمي هو عملية تطبيق التقنيات الرقمية لتجديد طريقة إنجاز الأعمال وإبداع قيمة جديدة وتقديمها. التحول الرقمي هو العملية التي تطبقها المؤسسة لدمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الأعمال. تغير هذه العملية بشكل أساسي الطريقة التي تقدم بها المؤسسة القيمة للعملاء. تعتمد الشركات تقنيات رقمية مبتكرة لإجراء تحولات ثقافية وتشغيلية تتوافق بشكل أفضل مع متطلبات العملاء المتغيرة. تحويل السجلات المكتوبة بخط اليد إلى سجلات محوسبة. التحويل الرقمي هو عملية تطبيق التكنولوجيا الرقمية والإمكانيات للقيام بالعديد من الأشياء التي تقوم بها بانتظام، ولكن بطرق جديدة وأفضل تحفز النتائج المحسنة.

- الرقمية هي أساس التحول الرقمي. كما يجعل التحول الرقمي من الممكن إعادة تصور كيفية استخدامك للتقنية والموظفين والعمليات لدفع أعمالك إلى الأمام بطرق جديدة.

- واليوم، أصبح التحول الرقمي يعني التحويل من العمليات اليدوية والتناظرية إلى العمليات الرقمية في كل جانب من جوانب الأعمال - بما في ذلك سلسلة التوريد و ERP والعمليات وخدمة العملاء والمزيد. في الأساس، يساعد التحول الرقمي الشركات والكيانات الأخرى على تحقيق نتائج أفضل من خلال ربط الأشخاص والأماكن والأشياء.
- كل شركة لديها سببها الخاص للتحول الرقمي. قد يكون بعضها مدفوعا بفرص النمو أو زيادة الضغط التنافسي ، في حين أن البعض الآخر يغير المعايير التنظيمية. مهما كان سبب بدء الشركة في هذا المسار، يمكن أن تتضمن النتائج سلع وخدمات وتجارب متميزة تلبي توقعات العملاء أو تتجاوزها. يمكن أن تؤدي زيادة الكفاءات وغيرها من فوائد الأعمال إلى تعزيز الربحية وتعزيز الابتكار. في القطاع العام، يقود التحول الرقمي الرغبة في الحفاظ على الموارد مع المساعدة في خلق نوعية حياة أفضل للمواطنين.

المراجع:

- 1) ابن منظور: 198/14. ط. دار صادر، بيروت، الأولى. والقاموس المحيط: الفيروز آبادي: . ط. مؤسسة الرسالة، بيروت، السادسة: 1419هـ.
- 2) أحكام القرآن: الجصاص: 195/3. ط. دار إحياء التراث، بيروت، 1405هـ، ت. محمد الصادق قمحاوي
- 3) بشير عباس العلاق ، الادارة الرقمية المجالات والتطبيقات ، ط 1 ، أبو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستشارية ، 2005.
- 4) ثابت عبد الرحمن إدريس ، نظم المعلومات الادارية فى المنظمات المعاصرة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2005 .
- 5) . خالد العامرى ، " الادارة الالكترونية للموارد البشرية " ، تأليف بريان هوبكنز ، وجيمس ماركهام ، دار الفاروق للنشر والتوزيع ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2006.
- 6) خالد ممدوح إبراهيم ، أمن الحكومة الإلكتروني، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2008.
- 7) سعد ياسين ، الادارة الالكترونية وافاق تطبيقاتها العربية ، معهد الادارة العامة ، مركز البحوث، الرياض، المملكة العربية السعودية ، 2005.
- 8) . علاء عبد الرازق السالمى ، حسين علاء ، شبكات الادارة الالكترونية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، 2005.
- 9) على السلمى ، إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية (القاهرة : مكتبة غريب للنشر ، 2004 .
- 10) . عماد احمد ابو شنب، الحكومة الالكترونية أداة للديمقراطية والتنمية المجتمعية ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ، 2012.
- 11) . غسان قاسم داود ، إدارة التكنولوجيا (مفاهيم ومداخل تقنيات وتطبيقات عملية)، الطبعة الاولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، 2007 .
- 12) . نجم عبود نجم ، الادارة والمعرفة الالكترونية ، الطبعة العربية ، دار اليازورى العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2009
- 13) موسوعة القانون الدولي: عيسى رباح: 115/6، 167، 172، 177. (بدون معلومات نشر)، وهي موسوعة في الاتفاقيات والقرارات الدولية.
- 14) ينظر مادة (حَمَى) أساس البلاغة: الزمخشري: ص 96. ط. دار المعرفة، لبنان، ت. عبد الرحيم محمود
- 15) آلاء بنت سعيد بن ناصر، حماية البيانات الشخصية لمستخدمي شبكات . التواصل الاجتماعي، رسالة ماجستير، 2105
- 16) أمين أعزان ، حماية البيانات الشخصية للمستهلك الإلكتروني، مجلة الاقتصاد والمستهلك، ع 5، 6، 2103 ،
- 17) جيهان فقيه، حماية البيانات الشخصية في الإعلام الرقمي، مجلة العلوم الإنسانية، ع 7 ، 2017

- 18) د. تامر محمد محمد صالح، الحماية الجنائية للحق في المعلومات الرسمية ((دراسة مقارنة)) مجلة القانون والاقتصاد، ملحق خاص العدد الثاني والتسعون، 2109
- 19) د. حسن صادق المرصفاوي، الإجرام والعقاب في مصر، منشأة المعارف بالإسكندرية، بدون سنة نشر.
- 20) د. رمسيس بهنام، الإجرام والعقاب علم الجريمة وعلم الوقاية والتقويم، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1978
- 21) غنام محمد غنام، د. شيماء عبدالغنى عطا الله، مبادئ علم الإجرام ، كلية الحقوق جامعة الزقازيق، 2017
- 22) د. هيثم أحمد محمود سلامة، الحماية الجنائية لسوق الأوراق المالية: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، 2020
- 23) د. يحيى إبراهيم دهشان، الحماية الجنائية لبيانات الشركات المقيدة في سوق .الأوراق المالية دراسة مقارنة رسالة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة الزقازيق 2020
- 24) يحيى إبراهيم دهشان، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي - مجلة الشريعة والقانون كلية القانون جامعة الإمارات ، العدد 82 ، ابريل 2020 .
- 25) دراسة نقدية لقانون حماية البيانات الشخصية رقم 151 لسنة 2020 ، ورشة عمل أعدها مركز بحوث القانون والتكنولوجيا، كلية القانون بالجامعة البريطانية في مصر، أكتوبر 2020
- 26) رضوان اسخيطه، التحقيق الجنائي الرقمي في ضوء قوانين حماية البيانات الشخصية ، مجلة الندوة للدراسات القانونية، ع 26 ، 2019
- 27) طلال محمد داعوس، العرب والعولمة: الظاهرة والتحديات، مجلة الدراسات الدبلوماسية العدد 1420/14 ، 2000
- 28) محمد أحمد سلامة مشعل، الحق في محو البيانات الشخصية: دراسة تحليلية في ضوء لائحة حماية البيانات بالاتحاد الأوروبي GDPR وأحكام المحاكم الأوروبية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، مج 3 ، ع 2 ، 2017 .
- 29) محمد محمد الألفي، الحماية القانونية لقواعد البيانات في نظم المعلومات، أعمال ندوات: مكافحة الجريمة عبر الانترنت وورشة عمل: أمن المعلومات والتوقيع- الإلكتروني، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2010.

المواقع الإلكترونية:-

- <https://curia.europa.eu>
- <https://epic.org>
- <https://eur-lex.europa.eu>
- <https://fas.org>
- <https://salespop.net>
- <https://u.ae/>
- <https://www.cc.gov.eg/>
- <https://www.egypt.gov.eg/>
- <https://www.idsc.gov.eg>
- <https://www.my.gov.sa/>
- <https://www.nytimes.com>
- <https://www.telegraph.co.uk>
- <https://www.uscourts.gov>